مداخلة السفير صبري باش طبجي، الممثل الدائم للجمهورية التونسية

بمناسبة النقاش العام
للدورة 71 للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين

جنيف ، 5- 9 أكتوبر 2020

السيد الرئيس ،

أودّ أن أعرب بداية عن شكرنا وتقديرنا لجهودك في تيسيروقيادة أشغال هذه اللجنة ولما يبذله السيد فيليبوغر لدي، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، بمعيّة موظفي المفوضية، من جهود ومساع لتخفيف معاناة اللاجئين والمهجّرين وتوفير المساعدة والحماية الدولية لهم، في ظل تواصل الوضعيات المطوّلة لعقود وازدياد موجات التنقلات القسرية، وبلوغها مستويات أعمق من الهشاشة في ظل الوضع الصحّي الدولي الناجم عن جائحة الكوفيد.

كما ينضمّ وفد بلادي لبيان المجموعة الافريقية ودول حركة عدم الانحياز خلال هذا النقاش العامّ.

السيد الرئيس ،

لقد تابعنا بكلّ اهتمام الاحاطة التقديمية للسيد المفوض السامي، وكذلك التحديث حول منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط الذي تمّ تضمينه في وثائق هذه الدورة. ونحن نتقاسم مع المفوض السامي عميق انشغاله ازاء حجم التحدّيات التي تواجه جهود توفير الحماية للفئات التي تدخل في اطار ولاية المفوضية، خاصة في اطار وضع اقليمي غير مستقرّ وفي ظل تداعيات جائحة الكوفيد على المستوى العالمي على هذه الجهود والاثر السلبي غير المتناسب للجائحة على اللاجئين والنازحين أنفسهم وعلى الدول والمجتمعات المستضيفة. ونثمّن في هذا السياق ما أعلنه يوم أمس من شراكات مع اليونيساف و*GAVI* والبنك الدولي، وما قدّمته المفوضية السامية من مساهمة قيّمة في اطار الخطة الانسانية العالمية لمواجهة الكوفيد.

وننوّه في هذا الصدد بما تحقّق من تقدّم في الاستجابة بفضل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين كاطار جديد للشراكات وتحمّل المسؤوليات، ونؤكّد من جديد على أهمية تفعيل مبادئ التضامن بين الدول وتقاسم الاعباء بينها بطريقة عادلة ومن خلال آليات واضحة بما يخفف الثقل على اقتصاداتها ومجتمعاتها ويحفظ كرامة المهجّرين وحقوقهم.

السيد الرئيس ،

لقد اعتمدت تونس ولا تزال مقاربة مبنية على حماية حقوق الانسان وتطبيق القانون الدولي الانساني ومبادئ التضامن الدولي، التزاما منها بتعهّداتها الدولية في هذا المجال.

وهو ما تجسّم من خلال قرار مجلس الامن الدولي عدد 2532 بتاريخ 2020/7/1 والذي بادرت تونس باقتراحه انطلاقا من مقاربتها التي تقوم أساسا على تعزيز التعاون والتآزر لمجابهة الازمات ورفع التحدّيات. حيث أقرّ هدنة انسانية تيسّر ايصال المساعدات الى المشرّدين داخليا و الى مخيمات اللاجئين، وبضرورة تقليص آثار الجائحة على الفئات الهشة، خاصة منها النساء والفتيات والأطفال واللاجئين والنازحين وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة، الموجودين بالخصوص في بؤر النزاعات.

كما بادرت تونس منذ اندلاع الأزمة الصحية الى ادراج الاجانب المتواجدين على التراب التونسي من مهاجرين وطالبي لجوء ولاجئين مقيمين بدون تمييز في حزمة الاجراءات المتعلقة بمجابهة أزمة الكوفيد، وهي مناسبة نشيد من خلالها بمستوى التعاون الذي يقيمه مكتب المفوضية السامية بتونس مع الهياكل الحكومية التونسية المعنية، وشركائه من المجتمع المدني والمنظمات الوطنية.

وقد تمّ ضمن حزمة الاجراءات احداث لجنة صلب وزارة حقوق الانسان بالاشتراك مع وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والخارجية لمتابعة الاوضاع الانسانية للفئات الأكثر هشاشة من الاجانب التي تعيش وضعا صعبا وتفتقد للحماية وللامكانيات.

وفي هذا الاطار تمّ تعليق احتساب الآجال القانونية للاقامة، واطلاق منصّة رقمية لمتابعة اوضاع هذه الفئات الهشّة، مكّنت من تلقي طلبات المساعدة الصادرة عنهم وتلقي عروض التبرعات والمساعدات المالية والعينيّة.

كما تمّ تكثيف العمليات التوعوية والتذكير بالتدابير الصحيّة والاجر ئية الهادفة الى التوقي من جائحة الكوفيد من خلال الارساليات القصيرة وصفحات التواصل الاجتماعي، وتخصيص عدد من الخطوط الهاتفية للطوارئ ولتلقي الحالات الاستعجالية، والقيام بعمليات تطهير دورية لمر اكز الايواء وتخصيص طبيب لكل مركز للقيام بعمليات التوعية ورصد الاصابات والتدخّل وتوفير مواد الوقاية، وتيسير عمل الجمعيات غير الحكومية التي تساهم في الاحاطة بتلك الفئات.

وتضاف هذه الاجراءات الى ما تقرّر مؤخرا من تسهيلات لإدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في سوق العمل ومنظومة التكوين المهني، وتأمين انخراطهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حماية لحقوقهم التي يكفلها الدستور التونسي الجديد.

السيد الرئيس،

ختاما، تجدد تونس التزامها بدعم عمل المفوضية السامية في نطاق مقاربة شاملة تهدف الى معالجة الاسباب العميقة التي تكمن وراء هذه المآسي البشرية، والتي تستدعي تضامنا واسع النطاق تنخرط فيه المجموعة الدولية على أسس من التضامن وتقاسم المسؤوليات والأعباء من أجل عالم أفضل للأجيال القادمة.

وشكرا.